العدد 3879 - السنة الثالثة عشرة
الجمعة 9 جمادى الآخرة 1442 - الموافق 22 يناير 2021
Friday 22 January 2021 - No.3879 - 13 th Year

الرئيس العراقي: نقف بحزم ضد محاولات زعزعة استقرار بلدنا

هجوم انتحاري مزدوج يهز وسط بغداد ويسقط عشرات الضحايا

بغداد - "وكالات": أدان الرئيس العراقي برهم صالح، أمس، التفجير الانتحاري المزدوج الذي استهدف سوقا شعبيا وسط العاصمة بغداد، وأدى إلى مقتل وإصابة العشرات.

وقال صالح، في تغريدة عبر تويتر: "نقف بحزم ضد المحاولات المارقة لزعزعة استقرار بلدنا".

وأضاف أن "التفجيرين الإرهابيين ضد المواطنين في بغداد في هذا الوقت، يؤكد سعي الجماعات الظلامية (لم يحددها) لاستهداف الاستحقاقات الوطنية الكبيرة".

وفي وقت سابق أمس، استهدف تفجير انتحاري مزدوج سوقا شعبيا في ساحة الطيران، وسط بغداد.التي غالبا ما تعج بالمارة والتي شهدت قبل ثلاث سنوات تفجيرا انتحاريا أوقع 31 قتيلا.

وأشار إلى مقتل العشرات وإصابة آخرين، في التفجير الذي وصف بالخرق الأمني الخطير، لا سيما أن العاصمة العراقية كانت تشهد منذ أكثر من أسبوع استنفارا أمنيا غير مسبوق منذ مطلع الشهر الجاري.

كما أوضح أن المنطقة الشعبية التي استهدفها الانتحاريان غالبا ما تكون مزدحمة في مثل هذا التوقيت.

ولاحقا أوضح الناطق باسم القائد العام للقوات المسلحة، اللواء يحيى رسول عبدالله، أن انتحاريين اثنين فجرا نفسيهما أثناء ملاحقتهما من قبل القوات الأمنية في منطقة الباب الشرقي.

وفي حين أفاد مصدر أمني بوقوع 28 قتيلا و73 جريحا، رجحت مصادر في الشرطة، ارتفاع عدد القتلى في الهجوم الذي طال السوق المزدحمة، لأن بعض المصابين في حالة خطيرة.

إلى ذلك، أعلنت وزارة الصحة استنفار جميع المؤسسات الصحية والطبية لاستقبال جرحى التفجير.

وعقب التفجير، شهدت العاصمة انتشارا أمنيا مكثفا وغلقا للطرق المؤدية إلى المنطقة الخضراء.

يذكر أن وكالة الاستخبارات كانت أعلنت مطلع يناير أنها بدأت بعملية أمنية لنزع السلاح غير المرخص في العاصمة العراقية، منفذة عمليات تفتيش ميداني للمناطق المحيطة بمطار بغداد الدولي.

وغالبا ما نفذ تنظيم داعش عمليات مشابهة في أنحاء مختلفة من العراق في أوقات سابقة. فعلى الرغم من نجاح القوات العراقية في القضاء على التنظيم في نهاية العام 2017 بعد معارك دامية. إلا أن بعض خلاياه لا تزال تنشط في بعض المناطق البعيدة عن المدن، وتستهدف بين وقت وآخر مواقع عسكرية في تلك المناطق.

يشار إلى أن الاعتداءات الأخيرة التي أوقعت عددا كبيرا من القتلى في بغداد تعود إلى يونيو 2019.

وطالبت المفوضية العليا المستقلة لحقوق الإنسان في العراق امس، الأجهزة الأمنية بالقيام بواجباتها في حماية الأرواح والممتلكات ومعاقبة المقصرين من منتسبيها.

وأدانت المفوضية، في بيان صحفي اليوم، التفجير "الإجرامي" وسط العاصمة بغداد، محملة الأجهزة الأمنية مسؤولية الخرق والانتكاسة الأمنية التي حصلت، محذرة من تكرارها لما فيها من انعكاسات سلبية على حياة وأمن المواطنين.

بدوره صرح الناطق باسم القائد العام للقوات المسلحة العراقية اللواء يحيى رسول، بأن الانفجارين المزدوجين وقعا بواسطة انتحاريين بعد ملاحقتهما من قبل القوات العراقية بساحة الطيران في بغداد.

وقال رسول، في بيانٍ صحفيٍ، إن "اعتداءً إرهابياً مزدوجاً بواسطة إرهابيين انتحاريين اثنين فجرا نفسيهما حين ملاحقتهما من قبل القوات الأمنية في منطقة الباب الشرقي ببغداد، صباح اليوم".

وكان المدير العام لدائرة الدفاع المدني بوزارة الداخلية اللواء كاظم بوهان قد أعلن مقتل 28 مدنياً وإصابة 73 آخرين بجروح جراء التفجير المزدوج وسط بغداد.

ونشرت السلطات العراقية المئات من قواتها في مكان الانفجار والشوارع التي تربط ساحة الطيران بساحتي التحرير السنك وأجرت حملة تفتيش بحثا عن المشتبه بهم.

وتشتهر منطقة ساحة الطيران بأنها أكبر سوق شعبية لبيع الملابس والأجهزة والأطعمة الجاهزة والمواد الغذائية فضلاً عن وجود مكان لتجمع عمال البناء.

وشهدت منطقة ساحة الطيران طوال فترة العنف الطائفي عشرات الانفجارات التي حصدت ألافاً من العراقيين بين قتيل وجريح.

واستنكر عمار الحكيم زعيم ائتلاف عراقيون، في تغريدة على "تويتر"، هذين الاعتداءين، مطالباً الجهات الأمنية بسرعة الوقوف على أسبابها وحيثياتها.

وحذر الحكيم "من عودة المشهد الأمني إلى زمن الانتكاسات التي تجاوزها العراقيون قبل سنوات بصبرهم وتكاتفهم".

كما دان الامين العام لجامعة الدول العربية أحمد ابو الغيط أمس بأشد العبارات التفجيرين الانتحاريين المزدوجين اللذين ضربا وسط العاصمة العراقية بغداد ما ادى الى سقوط عشرات المدنيين الابرياء بين قتيل وجريح.

ووصف ابو الغيط في بيان الحادث الارهابي بأنه "عمل مشين" يأتي في توقيت "يستهدف النيل من هيبة الدولة العراقية وتقويض الجهود الدؤوبة التي تقوم بها الحكومة العراقية لاستعادة عافية العراق الأمنية وتلاحمه الوطني وترسيخ سيادته وتحقيق الاصلاح الاقتصادي المأمول".

وأكد في هذا السياق دعم الجامعة العربية المستمر للحكومة العراقية في كافة الاجراءات التي تتخذها لتعزيز الأمن والاستقرار وتضامنها معها في كل ما من شأنه أن يسهم في تجاوز التحديات الراهنة "بما في ذلك القضاء على البؤر الارهابية التي تهدد أمن العراق والمنطقة ككل".

وعلى صعيد متصل دان رئيس البرلمان العربي عادل العسومي التفجيرين مؤكدا أن "هذه الأعمال الارهابية الجبانة لن تنال من جهود الحكومة العراقية وإرادة الشعب العراقي في فرض الأمن والاستقرار".

وشدد العسومي في بيان على أن هذه الاعمال "لن تزيد الشعب العراقي وقيادته السياسية وحكومته إلا عزما وإصرارا على التصدي بكل قوة لمخططات وأعمال الجماعات الارهابية الخبيثة التي تستهدف الأبرياء من أبناء الشعب العراقي".

وأكد تضامن البرلمان العربي ووقوفه التام مع العراق في حربه على الارهاب والجماعات الارهابية ودعمه في كل ما يتخذه من اجراءات للتصدي للتنظيمات الإرهابية المتطرفة معربا عن خالص تعازيه للعراق في ضحايا هذه الأعمال الارهابية الجبانة.

من موقع التفجير وسط بغداد

عناصر الأمن وسط بغداد

«حقوق الإنسان» العراقية تحمل الأجهزة الأمنية مسؤولية الانتكاسة التي حصلت

الجامعة العربية تدين التفجيرين وتؤكد دعمها للحكومة العراقية

جددت الترحيب بإدراج واشنطن الجماعة الحوثية على لوائح الإرهاب

الحكومة اليمنية تعد ببرنامج «واقعي» يحقق الاستقرار وينهي الانقلاب

عدن - "وكالات": وعدت الحكومة اليمنية بوضع برنامج واقعي لمهامها من شأنه أن يؤدي إلى تحقيق الاستقرار، وإنهاء الانقلاب الحوثي واستعادة مؤسسات الدولة، وتحسين الخدمات في المناطق المحررة، كما جددت الترحيب بإدراج واشنطن الجماعة الحوثية على لائحة الإرهاب الدولي.

جاء ذلك خلال تصريحات أطلقها أمس الأول رئيس مجلس الوزراء معين عبد الملك خلال اجتماع لحكومته في العاصمة المؤقتة عدن استعرض مستجدات الأوضاع الراهنة في الجوانب العسكرية والأمنية والسياسية والخدمية، وما تبذله الحكومة من جهود للتعامل مع التحديات على الأرض وفق الأولويات وحاجات المواطنين.

وتزامنت تصريحات عبد الملك مع تأكيد وزير الخارجية وشؤون المغتربين أحمد عوض بن مبارك، خلال لقاء عبر تقنية الاتصال المرئي، مع وزير الدولة البريطاني لشؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا جيمس كليفرلي على «ضمان عدم تأثر جهود العمل الإنساني باليمن بالتصنيف المستحق لميليشيا الحوثي كجماعة إرهابية».

وبحسب ما نقلته المصادر الرسمية أعرب بن مبارك عن ترحيبه بالإعفاءات والتراخيص التي أصدرتها وزارة الخزانة الأميركية لتسهيل العمل الإنساني في اليمن عقب تصنيف وزارة الخارجية الأميركية لميليشيا الحوثي كجماعة إرهابية».

كما أكد حرص الحكومة على الوضع الإنساني في اليمن وتعاملها المباشر عقب صدور القرار بتشكيل لجنة لتطوير آلية التعامل مع الأزمة الإنسانية وتسهيل عمل هيئات الإغاثة والمنظمات الدولية».

وفيما شدد وزير الخارجية اليمني على «أهمية ممارسة أقصى درجات الضغط على ميليشيا الحوثي لتعديل سلوكها الإجرامي ودفعها نحو السلام»، أثنى رئيس الحكومة معين عبد الملك خلال اجتماع مجلس الوزراء على «جهود أعضاء حكومته في الأيام الماضية لتطبيع الأوضاع والشروع في المهام الموكلة إليهم والبناء على ما يمكن القيام به لتحقيق اختراقات في معالجة المشاكل المتراكمة، وإعادة بث روح الثقة بمؤسسات الدولة. وفق ما ذكرته المصادر الرسمية.

ونقلت وكالة «سبأ» أن عبد الملك شدد على أهمية أن تنعكس هذه التحركات والوجود في العاصمة المؤقتة عدن على حياة ومعيشة المواطنين في الجوانب الأساسية خاصة الكهرباء والمياه والاستقرار».

وقال: «هذه الحكومة ليس أمامها من طريق غير النجاح، وستقوم بكل ما يمليه عليه واجبها تجاه تطلعات وآمال المواطنين، والتركيز على أولوياتها في استكمال معركة إنهاء الانقلاب، واستعادة الدولة وتحقيق الاستقرار والتعافي الاقتصادي».

وأضاف «الامتحان الذي تخضع له الحكومة حاليا بكل مكوناتها بالتوازي مع مواجهتها للأوضاع الصعبة والاستثنائية الراهنة تحتم على الجميع تركيز النظر إلى جوهر الأمور وعلى ما فيه مصلحة المواطنين، والنجاح في تجربة الحكومة الحالية يؤشر إلى مدى نضج الأطراف السياسية وقدرتهم على معالجة الصعوبات وتغليب مصلحة المواطنين والعمل على مواجهة الصعاب، خاصة أن المخاطر المترتبة عن فترة الركود السابقة هي مخاطر كبيرة وجدية لا يمكن تجاهلها والقفز عنها».

ووعد عبد الملك أن يكون برنامج حكومته «بمثابة رؤية واضحة تعالج الاختلالات وفق مؤشرات قابلة للقياس والتقييم ويتحقق على أساسها النجاح المنشود»، مشيرا «إلى ضرورة تكاتف الجهود واستثمار الزخم الحالي من النجاح المحقق حتى الآن في تنفيذ اتفاق الرياض لاستكمال المضي قدما في ذلك».

كما أكد ثقته في دعم شركاء اليمن من الدول والمنظمات المانحة لخطط وبرامج ومشاريع الحكومة، وخاصة تحالف دعم الشرعية بقيادة المملكة العربية السعودية، بما ينعكس بشكل مباشر على حياة ومعيشة المواطنين واحتياجاتهم الأساسية من الخدمات والسلع، وتحقيق التعافي الاقتصادي وفق مسار سريع.

ونقلت وكالة «سبأ» أن الاجتماع وعد أن الحكومة ستعمل وبالتنسيق بشكل متواصل مع الولايات المتحدة لاتخاذ كافة الإجراءات المناسبة للحد من تأثير تصنيف الحوثيين إرهابيا على أنشطة العمليات الإنسانية والإغاثية وخاصة في المناطق التي لا تزال تحت سيطرة هذه الجماعة.

ورأت الحكومة أن هذا القرار الأميركي «سيعمل على الحد من النفوذ الإيراني الداعم لهذه الميليشيات، وسيمنع ويقطع روابط المنظمات الإرهابية ووصول التمويل إليها والأسلحة المهربة بما يضع السلام كخيار ضرورة وحيدة أمام هذه الميليشيات الانقلابية، وبما يساعد على تحقيق الاستقرار في اليمن والمنطقة والإقليم».

وأشارت المصادر الرسمية إلى أن الاجتماع الحكومي وافق على وثائق المناقصات العامة للمرحلتين 5 و7 والخاصة بإنشاء محطات توليد تعمل بالطاقة الشمسية في محافظتي أبين والمهرة، بناء على العرض المقدم من وزير الكهرباء والطاقة.

وأقر مجلس الوزراء اليمني عددا من المعالجات العاجلة حول وضع منظومة التوليد الكهربائية في العاصمة المؤقتة عدن، وفق المذكرة المقدمة من وزارة الكهرباء والطاقة، ووجه بضرورة وضع المعالجات المستدامة لتحقيق الاستقرار في وضع الطاقة، بما في ذلك استكمال تسريع دخول محطة كهرباء الرئيس هادي في الخدمة وتشغيلها، وصيانة المحطات القائمة، وتأمين احتياجات الصيف القادم في عدة مسارات.وأكدت الحكومة اليمنية أنها ستركز في برنامجها على مجموعة من القضايا والأهداف والسياسات العامة في مجالات الإصلاح الاقتصادي والمالي والنقدي وتنمية الموارد بمختلف مصادرها وأوعيتها، واتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لاستقرار سعر العملة الوطنية، وتحقيق الاستقرار التمويني والمعيشي للمواطنين.

وقبل نحو أسبوع كان مجلس الوزراء اليمني كلف لجنة برئاسة وزير الخارجية وشؤون المغتربين، وعضوية وزراء المالية والتخطيط التعاون الدولي، والاتصالات وتقنية المعلومات والصناعة والتجارة والنقل، والخدمة المدنية والتأمينات والداخلية لإعداد موجهات البرنامج العام للحكومة، ووضع المحددات الرئيسية ليتم على ضوئها إعداد الخطط القطاعية من قبل الوزارات.

مجلس الوزراء اليمني مجتمعاً في عدن

البنك الدولي يوافق على 34 مليون دولار لدعم حملة اللقاحات

لبنان يمدد الإغلاق اليومي الكامل لمدة أسبوعين بسبب «كورونا»

من شوارع لبنان

بيروت- «وكالات»: قرر لبنان أمس تمديد الإغلاق الكامل لمدة 24 ساعة الذي فرضه هذا الشهر لمكافحة مرض كوفيد19- لمدة أسبوعين.

وقالت الحكومة في بيان إن القيود المشددة على الحركة في جميع أنحاء البلاد، والتي كان من المقرر أن تستمر حتى يوم الإثنين، ستظل سارية حتى الثامن من فبراير

وأضاف البيان أن القرار اتخذ في ضوء الزيادة المستمرة في إصابات كوفيد19- والزيادة المستمرة في عدد المرضى الذين يحتاجون إلى العناية المركزة.

وتسبب الجائحة ضغوطا في جميع أنحاء العالم، لكن الأزمة حادة بشكل خاص في لبنان، في ظل الانهيار المالي والانفجار الضخم في مرفأ بيروت في أغسطس .

وأعلنت وزارة الصحة أمس الأربعاء تسجيل 4332 إصابة جديدة بفيروس كورونا و64 وفاة جديدة، مما يرفع إجمالي الحالات المؤكدة إلى أكثر من 250 ألفاً في بلد يبلغ عدد سكانه نحو 6 ملايين نسمة.

قال البنك الدولي أمس إنه وافق على إعادة تخصيص 34 مليون دولار، لدعم جهود التطعيم في لبنان الذي يكافح لاحتواء جائحة فيروس كورونا، وذلك في أول خطوة من هذا القبيل من جانب البنك.

وشهد لبنان زيادة في معدلات الإصابة اليومية لتصل إلى أعلى مستوياتها في المنطقة، إذ جرى تسجيل ما يربو على 6 آلاف حالة يوم الجمعة، مما يزيد الضغوط الاقتصادية والسياسية الناجمة عن الانهيار المالي والانفجار المروع في مرفأ بيروت في أغسطسالماضي.

وتمثل إعادة تخصيص الأموال من مشروع المرونة الصحية في لبنان أول عملية يقوم بها البنك الدولي لتمويل شراء لقاحات للوقاية من كوفيد19-.

وسيوفر ذلك اللقاحات لأكثر من مليوني فرد على أن تصل الجرعات إلى لبنان بحلول أوائل فبراير(شباط) المقبل، وستكون مخصصة للفئات الأولى مثل العاملين في قطاع الصحة المعرضين للخطر والذين تزيد أعمارهم عن 65 عاما، والعاملين في مجال الأوبئة والرصد والذين تتراوح أعمارهم بين 55 و64 عاماً ويعانون من أكثر من مرض في الوقت نفسه.

وقال رئيس البنك الدولي ديفيد مالباس في بيان «توفير لقاحات كوفيد19- بشكل عادل وواسع وسريع أمر بالغ الأهمية لحماية الأرواح ودعم التعافي الاقتصادي».وقال البنك الدولي إن قرار إتاحة الأموال جاء في أعقاب جهود السلطات اللبنانية لإجراء تقييم لمدى استعداد البلاد لعملية توزيع اللقاح، وإنشاء لجنة وطنية للقاحات وإعداد مشروع الخطة الوطنية للتطعيم بما يتماشى مع توصيات منظمة الصحة العالمية.

ويعمل البنك عن كثب مع ما يزيد على 100 دولة لتمهيد الطريق أمامها للحصول على قروض منخفضة الفائدة، وتمويل لشراء وتوزيع لقاحات للوقاية من كوفيد19- في إطار مبادرة جديدة بقيمة 12 مليار دولار تمت الموافقة عليها في أكتوبرالماضي.